

## قانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٤

تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ  
المجلس الدائم للخدمات العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ،  
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وحي القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة ،

وحل ما أرثه مجلس الدولة ،

وبناء على ماهر ضنه رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأى ذلك المجلس ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص البندين (ثانياً) و (ثالثاً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النصان الآتيان :

"(ثانياً) متدوب من كل من وزارتي الداخلية والزراعة ، وادارة  
المالية بوزارة الحريمة" .

"(ثالثاً) عددين المشتبعين بالمسائل المتعلقة باختصاص المجلس يعينون  
بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء" .

## قانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٤

فتح اعتداد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وبناء على ماهر ضنه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس  
الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ قسم ٦ (وزارة  
المالية والاقتصاد فرع ٢ (مصلحة الأموال المقررة) باب ٢ (مصرفات  
عامة) اعتداد إضافي قدره ٢٤١٧٩ جنية و٧٦١ ملعاً (أربع مائة وسبعين ألفاً  
ومائة وتسعة وسبعون جنيهاً وسبعيناً وواحد وستون ملعاً) لمواجهة صرف  
سكاتات للوظيفين والصيادين بالمصلحة المذكورة تغطية تحصيل مطلوبات  
بنك التسليف الزراعي والتعاوني .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافي من الزيادة في إيرادات ميزانية السنة المالية  
الماضية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ باب ٣٣ (إيرادات متعددة بند ٣ (نادي خدمات)).

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون بما

سيقرر رئيس الجمهورية في ٢٤ رمضان سنة ١٣٧٣ (٢٧ مايو ١٩٥٤)

محمد ثabet نواه (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

عبد الحميد الشريف عمال جنوب الناصرة بين بيجانى (أ.ح)

**قانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٤**

باتخисن لوزير التجارة والصناعة في منع الشركة الأهلية المصرية للبترول تراخيص البحث عن البترول في قسم مناطق بالصحراء الشرقية وخليج السويس وبناء

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش

ومن الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣،

ومن المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والثابرج، والقوانين المعدلة له،

ومن مارثأه مجلس الدولة،

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

**أصدر القانون الآتي:**

ماده ١ - يُؤذن لوزير التجارة والصناعة في منع الشركة الأهلية المصرية للبترول تراخيص البحث عن البترول في المناطق المبينة في الكشوف المرافقه لهذا القانون ووفقا للشروط الملحقة به.

ماده ٢ - حل وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مذكرة لمجلس الدولة في ٢٧ رمضان سنة ١٢٧٢ (٢٧ مايُونِيَّة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس الوزراء  
حسن سرعى مال عبد الناصر حسين بكمانى (أ.ح)

مادة ٢ - حل الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

مذكرة لمجلس الدولة في ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٢ (٢٧ مايُونِيَّة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المواصلات (بالنيابة) رئيس مجلس الوزراء

(قائد جناح) حسن إبراهيم جمال عبد الناصر حسين بكمانى (أ.ح)

وزير الدولة وزير الأوقاف وزير العدل وزير الصحة العمومية

فتحى رضوان أحمد حسن الباقورى أحمد حسنى نور الدين طراف

وزير الشؤون البلدية والقروية وزير الزراعة وزير الخارجية

(قائد جناح) عبد الطيف محمود البندارى عبد الرزاق صدق محمود فوزى

وزير الإرشاد القومي وزير الدولة لشئون السودان

صلاح الدين مصطفى سالم صالح (أ.ح)

وزير الداخلية وزير الأشغال العمومية

زكريا محيى الدين بكمانى (أ.ح) أحد عبده الشرباصى

وزير الشؤون الاجتماعية وزير التربية

حسين الشافعى بكمانى (أ.ح) كمال الدين حسين صالح (أ.ح)

وزير المعارف العمومية وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية

(قائد جناح) حسن إبراهيم عبد هوسرى

وزير المالية والاقتصاد وزير التموين وزير التجارة والصناعة

عبد الحميد الشريف جندي عبد الملك حسن سرعى